رؤساء الكتل اتفقوا على إقراره في هذه الدورة

دولة القانون: الطريق إلى قانون الانتخابات لم يزل طويلاً

استبعد ائتلاف دولة القانون إقرار قانون الأحزاب السياسية في الفترة القريبة المقبلة كونه من القوانين التي تشهد خلافا بين الكتل النيابية فضلا عن عدم اكتماله من جانب اللجنة القانونية.
وقال النائب عباس البياتي في تصريح لمراسل المدى في مجلس النواب أمس ان "الطريق لم تزل طويلة بين قانون الاحزاب ومجلس النواب، باعتبار ان القانون فيه الكثير من الملاحظات التي لم تناقش ولم تحل حتى الان، خصوصا تلك المتعلقة بتمويل الاحزاب".

□ بغداد / اياد التميمي

واضاف البياتي "بما ان قانون الاحزاب الذي اعتمدته الحكومة كانت اغلب فقراته مستوحاة من قانون الاحزاب المصري، اصبح من الصعب اقراره بهذه الصيغة" مضيفاً "ان القانون بحاجة الى مراجعة شاملة" ومطالبا اللجنة بان تستوحي قوانينها من دول نجحت في ادارتها مع تعددية الاحزاب، لا من الدول ذوات الحزب الاوحد" في إشارة إلى مصر.

وتوقع البياتي ان يرحل قانون الاحزاب السياسية الى الدورة الثالثة لأن "مجلس النواب لديه الكثير من القوانين المعطلة والتي تحتاج الى وقت طويل من اجل التباحث بها ومناقشتها ومن ثم التوافق عليها كقانون مجالس المحافظات، والعفو العام، واختيار مفوضية للانتخابات والمحكمة الاتحادية، والقضاء الاعلى، بالاضافة الى قانون النفط والغاز.

يذكر ان قانون الاحزاب هو احد القوانين المرحلة من الدورة السابقة، ولم ينجح مجلس النواب بدورته الاولى في إقراره لوجود خلافات حادة بين الاحزاب والكتل.

من جانبه اكد مقرر مجلس النواب النائب محمد الخالدي ان قانون الاحزاب يقع ضمن خطة رئاسة البرلمان لإقراره في هذا الفصل التشريعي تحديدا.

وأضاف الخالدي في تصريح لمراسل المدى في مجلس النواب "ان اي قانون تتم قراءته قراءة ثانية يكون ملزما للتصويت، وبما ان قانون الاحزاب قد تمت قراءته قراءة اولى وثانية، وعقدت اللجنة القانونية عدة ورش عمل لمناقشته، فقد أصبح اعضاء البرلمان ملزمين بالتصويت عليه".

وعن وقت إدراجه في جدول الاعمال قال الخالدي "ان فترة ما بعد عطلة العيد ستكون فترة شاقة للبرلمان كوننا عازمين على اقرار القوانين المهمة كالعفو العام والمحكمة الاتحادية وقانون الانتخابات".

واضاف الخالدي "على الرغم من وجود خلافات بين اللجنة القانونية والكتل النيابية، على قانون الاحزاب الا ان الخلافات وبحسب الخالدي لن تقف عائقا امام اقراره".

من جهته أشار رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي خلال مؤتمر صحفي عقده في مبنى البرلمان أمس الاربعاء وحضرته "المدى" إلى أن "البرلمان مهتم بقانون الأحزاب السياسية، وقد تم قراءته قراءة أولى وثانية، وناقشناه نقاشا تفصيليا طويلا في أكثر من جلستين، وعقدت جلسات استماع ونقاش خارج إطار البرلمان"، مضيفا أن "هناك عملاً مع القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمثقفين والجامعات لبلورة الأفكار بصورة نهاية".

وأعرب النجيفي عن اعتقاده بأن "القانون سيشرع بعد العيد، وهو الآن في الطور الأخير وهناك بعض الملاحظات ستؤخذ بنظر الاعتبار".

بالمقابل اعتبر التيار الديمقراطي "ان تأخير اقرار قانون الاحزاب متعمد من قبل الكتل البرلمانية التي لا ترغب بأن ينظم عملها السياسي وفق قانون للاحزاب".

وقال عضو التيار الديمقراطي جاسم الحلفي ان "البرلمان في هذه الفترة فقد ترتيب الاولويات من حيث اقرار القوانين، متجاهلا قوانين شدد عليها الدستور وركز على اقرارها كقانون الاحزاب".

واضاف الحلفي "ان البرلمان ومن خلال اقراره القوانين ذات البعد السياسي كان قد فصل الأولويات على مقاسات الاحزاب والكتل الحاكمة".

واتهم الحلفي بعض الاحزاب التي استولت على الحكم بتعطيلها القانون كونها تخشى على مستقبلها السياسي، منتقدا في الوقت نفسه بعض فقرات قانون الاحزاب خصوصا تلك التي اشترطت على ان يتكون الحزب الذي ينشأ حديثا من ٦ محافظات، مما يعطي سيطرة واضحة على الاحزاب المتنفذه حاليا وتمنع ظهور حركات وتيارات واحزاب جديدة.

واوضح الحلفي ان الضغوطات التي يمارسها الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني هي التي ستجبر البرلمان على إقراره في هذا الفصل التشريعي، خصوصا وان العراق مقبل على انتخابات مجالس المحافظات، ومن الضروري جدا ان يكون قانون الاحزاب موجوداً.

الهجمات الصيفية تكشف المأزق الأمني

□ ترجمة المدى

مازال المتمردون يشنون هجماتهم الصيفية، حيث شهد حزيران سلسلة من الهجمات لكن رغم ذلك فقد شهد الشهر الماضي انخفاضا مما يوضح ان ليس هناك علاقة دائما بين الاحداث الامنية و الوفيات في العراق . الاهم من هذا ان الاحداث الاخيرة تسلط الضوء على المأزق الذي وصل اليه الوضع الامني في البلاد، فمن جهة تحاول القاعدة ان تعيد اثبات وجودها و من جهة اخرى عادت القوات الامنية الى كونها قوة قمعية. لا يستطيع اي من الطرفين كسب القتال مما يعني ان العراق سيستمر على هذا المستوى من العنف . من جانبها ذكرت الحكومة العراقية ان شهر حزيران كان الأسوأ منذ سنتين الا ان ذلك كان بسبب تقليلها من حجم الخسائر في البلاد .

الهجمات الصيفية المستمرة تعتبر بمثابة دلالة على المأزق بين القوات الامنية و المسلحين. اولا، تحاول القاعدة في العراق استعادة موقعها السابق. في تموز اعلن أمير دولة العراق الاسلامية – تنظيم الظل للقاعدة في العراق – عن حملة جديدة تدعى " كسر الحواجز " ، و قال بان قواته سوف تستهدف الحكومة و تسعى الى اعادة بناء علاقاتها مع العشائر و العودة الى معاقلها السابقة. بشكل عام ازدادت القوة القتالية للتمرد بعد انسحاب القوات العسكرية الاميركية من العراق في كانون الاول ٢٠١١ ، حيث اطلقوا سراح الاف السجناء و عاد الكثيرون منهم الى الاعمال المسلحة اما لأنهم ملتزمون بالقضية او لأنهم لا يستطيعون العودة الى حياتهم الطبيعية . في نفس الوقت، عادت القوات الامنية العراقية الى ثقافتها التقليدية. فبدلا من القيام بعمليات محاربة الارهاب كما تعلموها من الاميركان ، فانهم اليوم يمثلون قوة رد تنفذ اعتقالات واسعة بعد كل هجوم يقع، و احيانا تتصرف و كأنها جيش محتل في المناطق السنية مستخدمة اساليب تشبه الى حد كبير تلك التي كانت مستخدمة في زمن صدام .

كما ان الازمة السياسية المستمرة لعبت دورها اذ انها زادت من التوترات الطائفية و من الاستياءات التي استغلها المسلحون لصالحهم. كل ذلك يعني ان الجيش و الشرطة العراقيين لن يتمكنا من منع اية هجمات كبيرة مع علمهم ان تلك الهجمات تأتي في اشهر الصيف. في ذات الوقت، فان القاعدة في العراق و المجاميع المسلحة الاخرى لا قدرة لها على تحدي الحكومة .

بعد انتهاء الصيف ستنخفض نسبة الهجمات و الوفيات في العراق. المشكلة هي ان نفس الروتين سيعيد نفسه في العام القادم و العام الذي يليه الى حين حصول تغيير في الوضع الراهن. هذا التغيير لن يأتي من القوات الامنية و انما من الطبقة السياسية التي هي الوحيدة التي تستطيع اجراء تحول حقيقي . في ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ شاركت اعداد كبيرة من السنة في الانتخابات بعد مقاطعتها عام ٢٠٠٥ مما ادى الى انخفاض الخسائر، اليوم تسير الامور في الاتجاه الآخر اذ ان الاحزاب الحاكمة تنقسم اكثر فاكثر في نزاعها حول توزيع السلطة مما يؤدي الى تفاقم التوترات العرقية الطائفية.

هذا الاستياء المتنامي في البلاد يعطي للبعض سببا للقتال بدلا من المصالحة مما يزيد من نشاط الاعمال المسلحة . ان مشكلة العراق هي ان المأزق السياسي باق على حاله و ليس هناك ما يغيره ، و بدوره فان الوضع الامني سيبقى كما هو عليه و لن يتحسن ايضا

عن: افكار عن العراق

قالوا إن قانون المحكمة الاتحادية ثلمة في بناء الدولة

خبراء قانونيون وناشطون يستنكرون "فيتو الفقهاء"

□ بغداد / مؤيد الطيب

أعرب خبراء قانونيون وناشطون مدنيون ومثقفون التقتهم المدى عن خشيتهم من تحوّل العراق إلى دولة دينية بالمعنى الضيق، إثر إقرار البرلمان هذا الأسبوع قانوناً يمنح فقهاء حقّ نقض قرارات المحكمة الاتحادية. مؤكدين ان هذا القرار "يشكل ثلمة كبيرة في بناء الدولة المدنية لمصلحة صبغة دينية متزمتة، وهو طعنة قاتلة للصفة القضائية للمحكمة إذ يحولها الى مجلس سياسي يحكمه الفكر الديني بما يثير الكثير من المخاوف حول احترام المبادئ الديمقراطية والحريات وفق ما ينص عليه الدستور".

فقد تساءل القاضي سالم الموسوي في معرض إجابته على أسئلة المدى "ما المبرر من وجود هذه المحكمة مع وجود حق النقض (الفيتو) لأي عضو فيها ضد العضو الآخر، وماهي الضوابط التي سيكون من خلالها تحديد ان النص الفلاني سيكون متطابق مع نص الشريعة الإسلامي، فلا توجد ضوابط لهذا الأمر، وهذا يعني أن رأي المحكمة سيكون تحت المشيئة والهوى، أي إن كل فقيه سيرى أن قانون ما أو تشريع ما لا يطابق شريعته وله الحق في نقضه".

وأضاف الموسوي في تصريح لـ"المدى" أمس الأربعاء إن "الدستور حين أقر قانون المحكمة الاتحادية وأشار إلى وجود خبراء لم يعط الحق له في التصويت وإبداء الرأي فالخبير في المفهوم الاصطلاحي هو الشخص الذي يملك ناصية علم وفهم معين، وليس للتشريع والتصويت، والمحكمة تستطيع الاستعانة به حين ترى أنها تحتاج إلى خبرة هذا الخبير".

وأكد الموسوي ان "خبراء المحاكم يطبقون القانون منذ عهود دون البحث عن أي شائبة في ايمانهم أو أفكارهم الدينية، وكمثال فقانون الاحوال المدنية وضعه عمالقة القانون سنة ١٩٥٦ ولم نسأل عن خلفيتهم الإسلامية أو الدينية أيضاً، وكيف نضع شخصاً ما وصياً على عقول الآخرين لأن مجرد التفكير بشخص أنه خرج من الشريعة الإسلامية فأنك تكفره فأنا أصلاً ضد فكرة أن يكون هناك خبير في المحكمة الاتحادية وضد فكرة أن يكون للخبير حق التصويت والنقض وأن كل ما تعارفت عليه المفاهيم العربية والعالمية حول المحكمة هي أن تشكل من قضاة وتصدر أحكاما لاغير، أما أن نشكل محكمة تضم فقهاء إسلاميين فهذا يجعلها ما يسمى مجلسا دستوريا كما موجود في بعض الدول أما بقية المحاكم في الكثير من الدول فشكلت من مجموعة قضاة فقط أما ما نراه الآن هو ابتعاد الدولة عن مسارها المدني والاتجاه بها إلى نقطة الصفر أي من قبل تأسيس الدولة المدنية العراقية".

اما القاضي رحيم العقيلي فقد أوضح في تصريح لـ"المدى" أمس الأربعاء ان "إعطاء سلطة النقض لرجال الدين على قرارات المحكمة الاتحادية يشكل ثلمة كبيرة في بناء الدولة المدنية لمصلحة صبغة دينية متزمتة، وهو طعنة قاتلة للصفة القضائية للمحكمة إذ يحولها الى مجلس سياسي يحكمه الفكر الديني بما يثير الكثير من المخاوف حول احترام المبادئ الديمقراطية والحريات وفق ما ينص عليه الدستور، وليس من معنى أوضح لهذا الموقف من رغبة الأحزاب الدينية لإحكام سيطرتها على مقدرات البلاد وتكريس الطائفية في أهم هيئة قضائية وخرق استقلال القضاء بأدوات تتستر خلف الدين والمذهب".

من جانبها أشارت الناشطة في مجال منظمات المجتمع المدني هناء ادور إلى ان "رأينا كمنظمات مجتمع مدني منذ إعلان الدستور وضعنا تحفظنا على المادة ٩٢ والتي تخص تشكيل المحكمة الاتحادية لاسيما بإضافة خبراء بالقانون وفقهاء في الشريعة الإسلامية، ونحن قلنا ومازلنا نقول أن الخبرة والخبراء هي عمل استشاري بحت وهذا الوصف القانوني له، لكن المحكمة تمثل هيئة قضائية بحتة ويجب أن يمثلون الاستقلالية والنزاهة ويمارسون مهنتهم في الفصل بالنزاعات السياسية".

تظاهرات شباب في ساحة التحرير (ارشيف)

وأضافت ادور في تصريح لـ"المدى" أمس الأربعاء إن "الخبير لا ولاية له على عمل القضاء، ونؤكد أيضاً على عدم الاستغناء عنهم تماماً، ولكن من الممكن وصفهم كمستشارين للمحكمة بدون أي صلاحية في وضع القوانين ويبقى العمل للقضاء بحق التصويت على قرارات المحكمة، وإلا ستكون مسيسة ومنحازة ونتخوف من تحولها مثل هيئات أخرى إلى منازعات سياسية ومذهبية وإثنية نحن في غنى عنها".

وأوضحت ادور إن "المبادرة كانت في يد الأحزاب السياسية الإسلامية منذ كتابة الدستور، وكانوا يحاولون أن يجعلوا منه ممثلاً لأفكارهم وتوجهاتهم، وما يحدث الآن هو تداعياته السلبية، فقد أوضحنا منذ البدء ان الدستور يحتوي على ألغام كثيرة وهذا احدها للتوجه بالدولة إلى أيديولوجية واحدة".

وتابعت "حتى وإن كان الدين الإسلامي يمثل غالبية العراقيين لكن هذا لا يعني أن نحمل الجميع على نفس الفكرة الواحدة ويجب أن نؤمن بالتعدد والتنوع من أجل بناء مجتمع مدني صحيح".

وأوضح الناشط في حقوق الإنسان سعد سلوم إن "المعروف عن عمل المحكمة الاتحادية انه يكون في حالة حصول خلاف مابين السلطات أو في حال معارضة التشريعات والحقوق المتضمنة في الدستور بشكل عام، لكن هذه القضية الآن ترجعنا للخلاف الاول الذي حدث أثناء كتابة الدستور، والذي كان حول المصدر الأساسي للتشريع واختيار الاسلام كمصدر أساسي، والأساس تعني الوحيد، لكن يجب أن يكون للتشريع حدان، أولاً أن لا يخالف تشريعات وقيم الإسلام، وثانياً إلا يكون مخالفا للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان".

وأضاف سلوم في تصريح لـ"المدى" امس "نستطيع القول بأن للإسلام مصادر تشريع مثل الكتب والمصادر الاسلامية العددية، لكن لم يحدد الدستور أي مصادر للديمقراطية، وهنا تكون كلمة ديمقراطية عائمة وواسعة، مما يطرح سؤال أوسع، وهو هل نستطيع الجمع بين التشريعات الإسلامية والديمقراطية؟، وهذا دليل على ان الجدل الذي كان يدور أثناء كتابة الدستور الآن نحن نعاني مشاكله، وهذا هو خطؤنا الأول".

وأشار سلوم إلى ان "الشريعة الإسلامية تحمل عدة تأويلات أحياناً تكون ضيقة وتحدد من حجم الحريات واحياناً أخرى تكون تأويلات واسعة تعطي مجالا واسعا لها، وهذا يعتمد أيضاً على طبيعة الفقهاء الذين يفسرون النص، ومن الخطر تفويض مصير حرياتنا وحقوقنا بيد مجموعة من الفقهاء لا توجد أي معايير واضحة لاختيارهم، وهذا ما يدعوا للتساؤل، إن كانوا يمثلون كل الديانات في العراق؟ أو يمثلون تيارات إصلاحية منفتحة أم متخلفة ورجعية؟ أو يمثلون تيارات الإسلام السياسي أم يمثلون تيارات علمانية أو لبرالية؟".

وأكمل سلوم "أعتقد ان غياب معايير واضحة أدى إلى هذا الغموض الذي يشكل أعدى أعداء حقوق الإنسان، ومن واجب السلطة القضائية أن تتسلح بالوضوح من أجل محاربة الغموض، وهذا الغموض يطرح تساؤل أكبر وهو هل نحن إزاء بناء دولة مدنية ام دولة إسلامية؟".

الخبير القانوني والمحامي اياد محسن من جانبه أفاد بأنه "في حالة إقرار قانون المحكمة الاتحادية من قبل البرلمان سيكون رجوع بالمنظومة القانونية إلى الوراء حيث إن أهم قانون من قوانين الدولة هو قانون هذه المحكمة التي تمتلك حق الرقابة على كافة القوانين".

وأضاف محسن في تصريح لـ"المدى" أمس إن "خطورة الموضوع تكمن أن الفقهاء سيكونون كثيرين فيها حيث يكون التصويت على قرارات المحكمة بعيدا عن المهنية ويذهب باتجاه الصراعات المذهبية والفقهية والطائفية ويبتعد أيضاً عن كونه فقهيا إلى الدخول في باب المحاصصات الدينية وحتى السياسية، وربما هذا سيجعل أحزاب الإسلام السياسي تلتف على المحكمة من منطلق الفقه وتسيطر على عملها ما يجعلني متأكدا من إننا نسير في طريق تحويل العراق إلى دولة إسلامية".

عالم آخر

■ سرمد الطائي

الاستيلاء على مفوضية الانتخابات

لا أجد شهية للحديث عن الفيديوهات التي يخشى الناس تسريبها بعد الاستيلاء على "كنز" الأفلام في مكتب نائب رئيس الجمهورية المتهم طارق الهاشمي. ولا مشكلة في ان يستولي القضاء على التسجيلات بالتأكيد، لكن المشكلة تبدأ حين تجدها منشورة على مواقع الكترونية مقربة من فريق الحكومة، وبالتالي فإن اكثر ملف مثير للحرج والحساسيات يتحول من عملية يفترض ان تكتشف جرائم كثيرة، الى مجرد عملية "تلصص" على الخصوم السياسيين، وجلسات قضائية لا يتابع مجرياتها احد. ولا احد يدري ما هي التفاصيل الاخرى المتاحة داخل "كنز الفيديوهات" الذي اصبح بيد جهات مقربة من رئيس حكومتنا، وما هي الدردشات الخاصة جدا والتي كان أطرافها خصوم كثيرون للسيد المالكي، صدريون وبدريون ومجلسيون فضلا عن أطراف القوائم الاخرى. هل هناك محطة أسخف من "التلصص" هذا، وصلتها العملية السياسية من قبل؟

الا ان ما يستحق ان نفكر به كثيرا هذه الأيام نقطة ابعد مدى، تتصل بانطلاق غير رسمي للسباق الانتخابي، عبر صراع لا يتوقف على اختيار مفوضية الانتخابات الجديدة.

ووفق قواعد الصراع المألوفة في ولاية السيد نوري المالكي الثانية، أصبحنا نعلم انه ينوي إلحاق المفوضية به كما صنع مع هيئة النزاهة ونزاعات الملكية والاعلام والاتصالات وشبكة الاعلام، ولم يبق سوى البنك المركزي وهذه المؤسسة التي انشأتها الامم المتحدة لتدير عمليات الاقتراع عبر الاستفادة من تجارب مشابهة في امريكا الشمالية وأوروبا.

المفاوضات حول المفوضية تكشف ان قاعدة الصراع هذه لم تتغير بعد رغم كل ما حصل من وعود بالاصلاح والمراجعة، ورغم كل الضغوط الكبيرة التي مارستها اطراف النجف واربيل لكبح جماح القطار المنطلق بسرعة للاستحواذ على اخطر مفاصل الدولة.

الخلاف الشديد الذي يدور حول تشكيل المفوضية بطاقمها الجديد يتعلق بحجم فريق المالكي داخل المفوضية. فالرجل يريد توسيع عدد المفوضين من ٨ او ٩ الى ١٥ كي يضمن على الأقل وجود ٤ او ٥ اشخاص منهم يدينون بالولاء له، بينما لو بقي العدد السابق فلن يحصل على اكثر من مفوض واحد يمثله، اسوة بباقي الاطراف!

المالكي يريد ان يكون لدولة القانون ٤ او ٥ اشخاص داخل هذه المؤسسة، بينما لن يحصل كل حزب منافس له بين الاطراف الرئيسية الا على ممثل واحد في افضل الاحوال. هذا مختصر للنزاع الدائر اليوم كما يصوره احد المتواجدين داخل كواليس المفاوضات الطويلة التي انهكت جميع الكتل وانهكت بعثة يونامي الدولية التي تقدم الدعم الاستشاري، وجعلت العديد من مراكز القوى تشعر بالقلق من سيناريو استيلاء رئيس الحكومة على ادارة الانتخابات.

وهكذا فإن نزاع القوم لا يدور حول استقلالية المفوضية او تبعيتها على شكل حصص، لمراكز القوى السياسية والمالية والدينية، بل هي لن تكون مستقلة في كل الاحوال ولن تتشكل من خبراء مستقلين سياسيا، لكن امام الناس خيارين، وهو ان يكون حجم ممثلي رئيس الحكومة داخلها متفوقا بثلاث مرات على حجم تمثيل الاحزاب المنافسة، او ان تبقى المنافسة متساوية نسبيا بتمثيل متكافئ كي لا يغلب احد ارادة احد في قرارات خطيرة ستحدد مصير مجالس المحافظات الجديدة، والسلطة التشريعية لاحقا.

السجال مستمر لم يحسم، ولدى رئيس الحكومة اوراق كثيرة ليلعبها بالتأكيد. والامر يمثل اختبارا جديدا لاطراف اربيل والنجف، فهم لم ينجحوا في استجواب السلطان ولا استجواب "صاحب الشرطة" او أمير الجند، ولا اصحاب "الحسبة"، لكن عليهم ان ينجحوا الان في توفير تمثيل متكافئ للاطراف الاساسية داخل المؤسسة التي تدير عملية الاقتراع، وإذا خسروا المعركة هذه فإنهم لن يربحوا سواها بالتأكيد.